**بحث بعنوان**

# دور ملاحق العقود في تحسين المرونة الإدارية وتعزيز التكييف مع المتغيرات

**دكتورة**

**رغدة أحمد**

**أستاذ مساعد بكلية القانون**

**جامعة المدينة –عجمان**

**دكتور**

**إبراهيم شعبان السيد محمود**

**المستخلص:**

تُعد ملاحق العقود من الأدوات القانونية المهمة التي تساهم في تعزيز مرونة العلاقة التعاقدية، حيث تتيح للأطراف إجراء التعديلات اللازمة لمواكبة المتغيرات التي قد تطرأ خلال تنفيذ العقد، بما يضمن استدامته وتحقيق أهدافه دون الإخلال بالتوازن التعاقدي. ويأتي هذا البحث ليسلط الضوء على ماهية ملاحق العقود وأساسها القانوني من خلال بيان مفهومها، وأهميتها في ضبط العلاقات التعاقدية، فضلًا عن استعراض الأحكام القانونية التي تحكم مشروعيتها ونفاذها.

كما يتناول البحث دور ملاحق العقود في تعزيز التكييف مع المتغيرات الاقتصادية والقانونية، خصوصًا في العقود الإدارية التي تتميز بطابعها الديناميكي، ومن هذا المنطلق يركز البحث على كيفية توظيف ملاحق العقود في ظل نظريات التوازن المالي، لا سيما نظرية عمل الأمير التي تمنح الإدارة سلطة فرض تغييرات قد تؤثر على المتعاقد، وكذلك نظرية الظروف الطارئة التي تتيح تعديل الالتزامات التعاقدية في حالة حدوث ظروف طارئة تعيق الاستمرار في تنفيذ العقود الإدارية ونظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية غير المتوقعة.

ويخلص البحث إلى أن ملاحق العقود عند استخدامها وفقًا للضوابط القانونية، تشكل أداة فعالة لضمان استقرار العقود، وتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف، وتفادي النزاعات التي قد تنشأ نتيجة التطورات التي لم تكن في الحسبان عند إبرام العقد الأصلي.

**Abstract:**

Contract annexes are important legal tools that contribute to enhancing the flexibility of the contractual relationship, as they allow the parties to make the necessary amendments to keep pace with the variables that may arise during the implementation of the contract, ensuring its sustainability and achieving its objectives without disrupting the contractual balance. This research comes to shed light on the nature of contract annexes and their legal basis by explaining their concept and their importance in controlling contractual relations, in addition to reviewing the legal provisions that govern their legitimacy and enforcement.

The research also addresses the role of contract annexes in enhancing adaptation to economic and legal variables, especially in administrative contracts that are characterized by their dynamic nature. From this standpoint, the research focuses on how to employ contract annexes in light of financial balance theories, especially the theory of the prince's work, which gives the administration the authority to impose changes that may affect the contractor, as well as the theory of emergency circumstances that allow amending contractual obligations in the event of emergency circumstances that hinder the continuation of the implementation of administrative contracts and the theory of unexpected financia difficulties to confront unexpected economic variables.

The research concludes that contract annexes, when used in accordance with legal controls, constitute an effective tool for ensuring the stability of contracts, achieving a balance between the interests of the parties, and

avoiding disputes that may arise as a result of developments that were not taken into account when concluding the original contract.

**الكلمات المفتاحية:**

ملاحق العقود – المرونة الإدارية – التوازن المالي – العقود الإدارية – نظرية عمل الأمير – الظروف الطارئة – القوة القاهرة – المخاطر التعاقدية – استدامة العقود – التكييف مع المتغيرات.

**Keywords:**

Contract Annexes, Administrative Flexibility, Financial Equilibrium, Administrative Contracts, The Theory of the Prince's Work, Hardship, Force Majeure, Contractual Risks, Contract Sustainability, Adaptation to Changes.

**المقدمة**:

تمثل العقود حجر الأساس في تنظيم العلاقات القانونية بين الأطراف، سواء في المعاملات المدنية أو العقود الإدارية التي تتميز بطبيعتها الخاصة. غير أن الواقع العملي يُظهر أن تنفيذ العقود لا يسير دائمًا وفق ما تم الاتفاق عليه عند إبرامها، إذ قد تطرأ مستجدات اقتصادية أو قانونية أو تنظيمية تؤثر على تنفيذ الالتزامات التعاقدية، مما يستدعي إيجاد آليات قانونية تضمن استدامة العقد دون الإضرار بأحد أطرافه. ومن بين هذه الآليات تبرز ملاحق العقود كوسيلة فعالة لضبط الالتزامات المتبادلة وفقًا للظروف المستجدة، مع الحفاظ على جوهر العقد الأصلي.

وتتمثل الإشكالية الرئيسة للبحث في مدى قدرة ملاحق العقود على تحقيق المرونة الإدارية وتعزيز التكييف مع المتغيرات، خاصة في ظل العقود طويلة الأجل التي تكون أكثر عرضة للتأثر بالظروف الاقتصادية والقانونية المتغيرة. ومن هنا تنبع أهمية دراسة الأساس القانوني لملاحق العقود، والأحكام التي تحكم مشروعيتها ونفاذها، بالإضافة إلى استكشاف دورها في إعادة التوازن المالي للعقود الإدارية، سواء من خلال نظرية عمل الأمير أو نظرية الظروف الطارئة، وهو ما يساعد على فهم أعمق لمدى فاعلية هذه الأداة القانونية في الحد من المخاطر التعاقدية وتعزيز الاستقرار في المعاملات.

ولتحقيق هذا الهدف يتناول البحث في فصله الأول الإطار النظري لملاحق العقود، من خلال بيان مفهومها وأهميتها، بالإضافة إلى دراسة الأسس القانونية التي تحكم مشروعيتها وأحكامها. أما الفصل الثاني فيسلط الضوء على دور ملاحق العقود في تعزيز التكييف مع المتغيرات في ظل نظريات التوازن

المالي في العقود الإدارية، وذلك من خلال دراسة تأثيرها في مواجهة التدخلات الإدارية غير المتوقعة والصعوبات المادية، فضلًا عن دورها في معالجة القوة القاهرة والظروف الطارئة التي قد تعيق تنفيذ الالتزامات التعاقدية.

فيسعى البحث إلى تقديم رؤية قانونية عامة حول ملاحق العقود كأداة تنظيمية فعالة تساهم في تحقيق المرونة والاستقرار في العلاقات التعاقدية، وتساعد على مواجهة تحديات التنفيذ في بيئة قانونية واقتصادية متغيرة باستمرار.

**أهمية البحث:**

تنبع أهمية هذا البحث من الدور الحيوي الذي تؤديه ملاحق العقود في تعزيز المرونة الإدارية والتكييف مع المتغيرات التي قد تؤثر على تنفيذ العقود، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية والتشريعية المستمرة. فالعقود مهما كانت دقيقة في صياغتها، لا يمكنها أن تتوقع جميع الظروف المستقبلية، مما يجعل ملاحق العقود أداة ضرورية لضمان استدامة الالتزامات التعاقدية والتوازن بين مصالح الأطراف.

كما تتجلى أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على الإطار القانوني لملاحق العقود، ويوضح الأسس التي تستند إليها من حيث المشروعية والأحكام المنظمة لها، وهو ما يساعد على تعزيز الفهم القانوني لهذه الأداة وتحديد نطاق استخدامها بالشكل الذي يحفظ الحقوق ويمنع التعسف.

علاوة على ذلك فإن البحث يتناول ملاحق العقود من منظور نظريات التوازن المالي في العقود الإدارية، مثل نظرية عمل الأمير والظروف الطارئة، مما يمنحه بعدًا تطبيقيًا مهمًا، حيث يوضح كيف يمكن لهذه الملاحق أن تكون

وسيلة قانونية لمعالجة التغيرات غير المتوقعة، سواء على المستوى المالي أو التشغيلي، بما يسهم في تقليل النزاعات وضمان حسن تنفيذ العقود.

فالبحث لا يقتصر على الجانب النظري فقط، بل يمتد إلى الأثر العملي لملاحق العقود في تحقيق الاستقرار التعاقدي، مما يجعله ذا أهمية خاصة للباحثين القانونيين، وصناع القرار، والقائمين على تنفيذ العقود، سواء في القطاع العام أو الخاص.

**نطاق البحث:**

يتحدد نطاق هذا البحث في دراسة ملاحق العقود من زاوية دورها في تحقيق المرونة الإدارية والتكيف مع المتغيرات، وذلك من خلال تناول الأساس القانوني لهذه الملاحق، والأحكام التي تحكم مشروعيتها ونفاذها، بالإضافة إلى استكشاف أثرها في العقود الإدارية التي تتسم بالديناميكية وتتطلب وسائل قانونية مرنة تضمن استمراريتها رغم المستجدات غير المتوقعة.

وينحصر البحث في دراسة ملاحق العقود ضمن إطار القانون الإداري والمدني، مع التركيز على العقود طويلة الأجل التي تتأثر بشكل مباشر بالتحولات الاقتصادية والتنظيمية. كما يتناول البحث ملاحق العقود من خلال نظريات التوازن المالي في العقود الإدارية، مثل نظرية عمل الأمير التي تمنح الإدارة سلطة فرض تغييرات قد تؤثر على المتعاقد، ونظرية الظروف الطارئة التي تتيح تعديل الالتزامات التعاقدية لمواجهة المتغيرات الاقتصادية غير المتوقعة، إلى جانب معالجة القوة القاهرة التي قد تؤدي إلى استحالة التنفيذ.

ومن حيث الجانب الزمني، يركز البحث على التطبيقات القانونية والممارسات الحديثة لملاحق العقود، مع الإشارة إلى التطورات التشريعية والقضائية التي أثرت على استخدامها. أما من حيث النطاق الجغرافي، فيعتمد

البحث على القوانين والتشريعات المقارنة، مع التركيز على الأنظمة القانونية التي تمنح ملاحق العقود دورًا بارزًا في ضمان استقرار العلاقة التعاقدية.

ويقتصر البحث على دراسة ملاحق العقود كوسيلة لتعديل الالتزامات التعاقدية وفق الأطر القانونية، دون التطرق إلى الجوانب الفنية أو الإدارية التي قد تصاحب تنفيذ العقود، مما يجعله بحثًا قانونيًا بحتًا يعالج الجوانب التشريعية والتنظيمية لهذه الأداة القانونية.

**مشكلة البحث:**

تتسم العقود بطبيعتها الثابتة التي تُلزم الأطراف بما تم الاتفاق عليه عند إبرامها، غير أن الواقع العملي يُظهر أن العقود، لا سيما العقود الإدارية طويلة الأجل، قد تواجه متغيرات غير متوقعة تؤثر على تنفيذها. وهنا تبرز الحاجة إلى أدوات قانونية تتيح تعديل الالتزامات التعاقدية دون الإخلال بمبدأ استقرار العقد، وهو ما يتحقق من خلال ملاحق العقود التي تمنح الأطراف قدرًا من المرونة للتكيف مع المستجدات المختلفة. ويثور التساؤل حول مدى فاعلية هذه الملاحق في تحقيق المرونة الإدارية وضمان التوازن التعاقدي، لا سيما في ظل نظريات التوازن المالي في العقود الإدارية، مثل نظرية عمل الأمير ونظرية الظروف الطارئة.

وبناءً على ذلك تتمثل إشكالية البحث في:

"إلى أي مدى تساهم ملاحق العقود في تحقيق المرونة الإدارية وتعزيز التكيف مع المتغيرات، وما هو الأساس القانوني الذي تستند إليه لضمان مشروعيتها وفاعليتها في العقود الإدارية؟"

**تساؤلات البحث:**

لتحليل مشكلة البحث والإجابة عليها، يسعى البحث إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الفرعية، أهمها ما يلي:

- ما المقصود بملاحق العقود؟ وما هي أهميتها في العلاقة التعاقدية؟
- ما هو الأساس القانوني لملاحق العقود؟ وما الأحكام التي تحكم مشروعيتها ونفاذها؟
- كيف يمكن لملاحق العقود أن تحقق التوازن المالي في العقود الإدارية وفقًا لنظرية عمل الأمير والصعوبات المادية غير المتوقعة؟
- ما دور ملاحق العقود في معالجة القوة القاهرة والظروف الطارئة التي قد تؤثر على تنفيذ الالتزامات التعاقدية؟
- ما الضوابط القانونية التي يجب أن تتوافر في ملاحق العقود لضمان عدم الإخلال بمبدأ استقرار العقد وحماية حقوق الأطراف؟

**الدراسات السابقة:**

يمكن تقسيم الدراسات السابقة في موضوع هذا البحث إلى محورين:

**المحور الأول: الدراسات التي تناولت ماهية ملاحق العقود وأساسها القانوني:**

١. **محمد باهي، "شروط تعديل الصفقة العمومية أثناء التنفيذ من خلال تقنيات العقد الملحق وقرار مواصلة الأعمال"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ع١١٠، يونيو ٢٠١٣.**

ناقش هذا البحث كيفية تعديل العقود الإدارية أثناء التنفيذ، خاصة من خلال العقود الملحقة، وأثر ذلك على سير الالتزامات التعاقدية.

٢. **سهام شقطمي، "مشروعية ملحق الصفقة العمومية"، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران، مج١١، ع١، يناير ٢٠٢٢.**

تناولت الكاتبة الأساس القانوني لملحقات العقود ومدى مشروعيتها في ظل قواعد القانون الإداري.

٣. **أحمد السعيد الزقرد، "نحو نظرية عامة لصياغة العقود: دراسة مقارنة في مدى القوة الملزمة لمستندات التعاقد"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، مج٢٥، ع٣، سبتمبر ٢٠٠١.**

استعرضت هذه الدراسة أثر الوثائق التعاقدية الإضافية على الالتزامات العقدية ومدى إلزاميتها القانونية.

٤. **محمد خليل عبد الرحمن، "صياغة العقود المدنية والتجارية في النظام السعودي والفقه الإسلامي"، مجلة مسالك للدراسات الشرعية واللغوية والإنسانية، ع٢، مايو ٢٠١٨.**

تطرقت الدراسة إلى الصياغة القانونية للعقود والملحقات التعاقدية وأثرها على تنفيذ الالتزامات في العقود الإدارية والتجارية.

## المحور الثاني: الدراسات التي تناولت دور ملاحق العقود في تحقيق المرونة الإدارية والتوازن التعاقدي:

٥. **عبد الحفيظ بقة وفطيمة الزهراء مصدق، "التوازن المالي للعقد ضرورة تفرض نفسها على قاعدة العقد شريعة المتعاقدين"، مجلة الاجتهاد القضائي، مج١٣، ع٢، أكتوبر ٢٠٢١.**

تناول البحث مفهوم التوازن المالي للعقد ودور ملاحق العقود في استمرارية هذا التوازن عند حدوث تغييرات جوهرية.

٦. **يونس صلاح الدين علي، "بنود العقد في القانون الإنكليزي: دراسة تحليلية مقارنة مع الشروط المقترنة بالعقد في القانون المدني العراقي"، مجلة الرافدين للحقوق، مج١٦، ع٥٨، س١٨.**

ناقشت الدراسة المقارنة بين البنود التعاقدية في النظامين الإنجليزي والعراقي، موضحة دور الملاحق التعاقدية في تكييف الالتزامات وفق المستجدات القانونية.

٧. **رشيد عدنان، "نشأة وتطور عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، ع١٨، ٢٠١١.**

بحثت الدراسة في التطورات القانونية للعقود الإدارية والشراكات بين القطاعين العام والخاص، مشيرة إلى أهمية التعديلات التعاقدية لضمان استمرارية المشاريع.

٨. **صبرينة مراومية، "تعديل العقد في المرحلة التنفيذية ودوره في تعزيز مراكز المتعاقدين"، حوليات جامعة الجزائر، مج ٣٤، ع١، ٢٠٢٠.**

ركزت الدراسة على كيفية تعديل العقود أثناء التنفيذ لضمان تحقيق التوازن التعاقدي بين الإدارة والمتعاقد.

٩. **إلهام خوني ورفيقة قصوري، "دور التحكيم في إعادة التوازن المالي للعقد الإداري"، مجلة الاجتهاد القضائي، مج١٢، ع٢، أكتوبر ٢٠٢٠.**

ناقشت الدراسة دور التحكيم في معالجة الاختلالات المالية الناجمة عن الظروف الطارئة من خلال ملاحق العقود.

١٠. **مجدوب عبد الحليم وخلاصي عبد الإله، "نظرية عمل الأمير ودورها في الحفاظ على التوازن المالي للعقد الإداري"، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، مج٥، ع١٠، ٢٠١٩.**

تناولت الدراسة تطبيقات نظرية عمل الأمير ومدى فاعلية ملاحق العقود في الحد من آثار التكاليف الإضافية غير المتوقعة.

**التعليق العام على الدراسات السابقة:**

يُلاحظ أن الدراسات السابقة قد تناولت ملاحق العقود من زاويتين رئيسيتين، الأولى تتعلق بمشروعيتها وأساسها القانوني، والثانية تتصل بدورها في تحقيق المرونة الإدارية وضمان التوازن المالي للعقد. ومع ذلك لم تتناول بعض الدراسات بشكل كافٍ العلاقة بين ملاحق العقود ونظريات التوازن المالي بشكل تطبيقي واسع، مما يترك مجالًا لمزيد من البحث المتعمق في هذا الجانب.

## منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة موضوع ملاحق العقود، حيث يتم دراسة أساسها القانوني وأهميتها في المرونة التعاقدية وضمان استمرار تنفيذ الالتزامات التعاقدية خاصةً في المجال الإداري بما تتحقق معه المصلحة العامة في النهاية، مع دراسة أحكامها المختلفة في العقود الإدارية. كما يتم الاستعانة بالمنهج الاستنباطي في استقراء القواعد القانونية

العامة المتعلقة بملاحق العقود، ومدى ملاءمتها لتحقيق المرونة الإدارية والتكيف مع المتغيرات.

إضافة إلى ذلك يستند البحث إلى المنهج المقارن من خلال استعراض الأنظمة القانونية المختلفة التي تناولت ملاحق العقود، وخاصة التشريعات التي تمنحها دورًا بارزًا في تحقيق التوازن التعاقدي، سواء في القانون المدني أو القانون الإداري. ويساعد هذا المنهج على الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين النظم القانونية المختلفة، بما يتيح تقديم توصيات مستندة إلى التجارب الأكثر كفاءة في تنظيم ملاحق العقود.

كما يعتمد البحث على المنهج التطبيقي من خلال استعراض بعض التطبيقات العملية لملاحق العقود في العقود الإدارية، لا سيما في ظل نظريات عمل الأمير والظروف الطارئة والقوة القاهرة، وذلك بهدف توضيح الأثر العملي لهذه الملاحق في مواجهة المخاطر التعاقدية وتحقيق الاستدامة في تنفيذ العقود.

## خطة البحث

### الفصل الأول ماهية ملاحق العقود وأساسها القانوني

**المبحث الأول المقصود بملاحق العقود وأهميتها**

المطلب الأول المقصود بملاحق العقود

المطلب الثاني أهمية ملاحق العقود

**المبحث الثاني الأساس القانوني لملاحق العقود وأحكامها**

المطلب الأول الأساس القانوني لملاحق العقود

المطلب الثاني الأحكام العامة لملاحق العقود

## الفصل الثاني دور ملاحق العقود في تعزيز التكييف مع المتغيرات في ظل نظريات التوازن المالي في العقود الإدارية

المبحث الأول دور ملاحق العقود في ظل نظرية عمل الأمير والصعوبات المادية غير المتوقعة

المطلب الأول ملاحق العقود في ظل نظرية عمل الأمير

المطلب الثاني ملاحق العقود في ظل نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة

**المبحث الثاني دور ملاحق العقود في معالجة القوة القاهرة والظروف الطارئة**

المطلب الأول دور ملاحق العقود في معالجة القوة القاهرة

المطلب الثاني دور ملاحق العقود في مواجهة الظروف الطارئة

### الفصل الأول

### ماهية ملاحق العقود وأساسها القانوني

**تمهيد وتقسيم:**

تُعد ملاحق العقود من أهم الأدوات التعاقدية التي تُمكِّن الأطراف من ضبط العلاقة التعاقدية وفقًا للظروف المستجدة، سواء أكانت هذه الظروف متعلقة بتنفيذ العقد أم بمستجدات قانونية أو اقتصادية أو تشغيلية تؤثر على طبيعة الالتزامات التعاقدية. فالتطور الذي تشهده المعاملات التعاقدية، لا سيما في العقود الإدارية والمدنية طويلة الأجل، يجعل من الضروري توافر آليات مرنة تُتيح تعديل العقد دون المساس بجوهر الالتزامات الأصلية.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري لملاحق العقود، من خلال التعريف بها وبيان أهميتها في تحقيق الاستقرار التعاقدي، حيث يتناول المبحث الأول المقصود بملاحق العقود وأهميتها، عبر تحليل مفهوم الملحق التعاقدي وبيان دوره في تحقيق مرونة العلاقة التعاقدية. في حين يُخصص المبحث الثاني للأساس القانوني لملاحق العقود وأحكامها، إذ يُستعرض الإطار القانوني الذي يحكم هذه الملاحق، مع بيان شروط صحتها وأثرها القانوني على العلاقة بين الأطراف. وبذلك فإن هذا الفصل يُمهِّد لدراسة الدور العملي لملاحق العقود في تحقيق المرونة الإدارية، وإدارة المخاطر التعاقدية، من خلال فهم طبيعتها القانونية والأساس الذي تستند إليه في مختلف النظم القانونية.

## المبحث الأول

## المقصود بملاحق العقود وأهميتها

**تمهيد وتقسيم:**

تعتبر ملاحق العقود من أهم الأدوات التعاقدية التي تستهدف تحقيق المرونة والقدرة على الاستجابة التي قد تطرأ بعد إبرام العقد الأصلي، حيث تحمل تلك العقود التزامات ثابتة بين أطرافها، غير أن الواقع العلمي قد أثبت إمكانية تغير الظروف المحيطة بتنفيذ التزامات التعاقد، وقد يرجع ذلك إلى أسباب اقتصادية أو إدارية غير متوقعة عند التعاقد، وهنا تأتي أهمية ملاحق العقود التي تعد وسيلة قانونية تتيح إجراء بعض التعديلات في بنود العقد أو

إضافة تفاصيل جديدة[١]، بما يمكن معه ضمان استمرار التنفيذ وتحقيق التوازن التعاقدي بدون الحاجة إلى التوقف أو التعامل بصورة جامدة مع العقبات والصعوبات المختلفة التي تواجه أطراف التعاقد، خاصة الأطراف المتعاقدة مع الجهات العامة. ونتناول فيما يلي المقصود بملاحق العقود ثم نستعرض أهميتها في مطلبين على التوالي.

## المطلب الأول

## المقصود بملاحق العقود

يُقصد بملاحق العقود تلك الوثائق التكميلية التي يتم إبرامها بين أطراف العقد الأصلي بهدف تعديل أو تفسير[٢]، أو إضافة تفصيلات لبعض بنوده[٣]، وفي الغالب يتم استخدام هذه الملاحق حين تظهر الحاجة إلى ضبط بعض الجوانب التعاقدية بدون المساس بجوهر العقد أو إعادة صياغته بالكامل[٤]، وبهذا

[١] – محمد باهي – شروط تعديل الصفقة العمومية أثناء التنفيذ من خلال تقنيات العقد الملحق وقرار مواصلة الأعمال – المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ع١١٠، يونيو ٢٠١٣، ص ٢٤١.

[٢] – محمد الزين – النظرية العامة للالتزامات – ط٢/ تونس ١٩٩٧، ص ٦٣.

[٣] – أحمد السعيد الزقرد – نحو نظرية عامة لصياغة العقود: دراسة مقارنة في مدى القوة الملزمة لمستندات التعاقد – مجلة الحقوق جامعة الكويت، مج٢٥، ع٣، سبتمبر ٢٠٠١، ص ٢٠٥. يونس صلاح الدين علي – بنود العقد في القانون الإنكليزي: دراسة تحليلية مقارنة مع الشروط المقترنة بالعقد في القانون المدني العراقي – مجلة الرافدين للحقوق، مج١٦، ع٥٨، س١٨، ص٩٧. خالد حسين الحديثي – منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٢، ص ٥٧. أسامة أحمد بدر – تكميل العقد – مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية جامعة الإسكندرية، ع٢، ٢٠١٠، ص ١٧٣.

[٤] – سهام شقطمي – مشروعية ملحق الصفقة العمومية – مجلة دراسات إنسانية واجتماعية جامعة وهران، مج١١، ع١، يناير ٢٠٢٢، ص ٤٢٤.

الشكل فإن ملاحق العقود لا يمكن اعتبارها عقودًا مستقلة، وإنما جزءً لا يتجزءً عن العقد الأصلي، وتحمل ذات القوة الإلزامية له[٥].

وتتنوع صور ملاحق العقود وفقًا لطبيعة التعديلات المطلوب إجرائها، فقد تهدف إلى معالجة نقص معين أو غموض في العقد الأصلي، أو لإضافة شروطًا جديدة تعكس تغير الظروف، أو لتعديل بعض البنود المالية أو مواعيد التنفيذ أو التسليم وغيرها لضمان الاستمرار في تنفيذ الالتزامات محل العقد الأصلي وفقًا للمستجدات[٦]، ويشترط لصحة هذه الملاحق أن تتم وتستند إلى إرادة الأطراف المتعاقدة[٧]، بجانب عدم مخالفتها قواعد النظام العام والآداب[٨]، كما يشترط ألا تتجاوز نطاق العقد الأصلي.

## المطلب الثاني

## أهمية ملاحق العقود

تظهر أهمية ملاحق العقود بشكل خاص فيما يتعلق بالحفاظ على التوازن التعاقدي وضمان تنفيذ الالتزامات بكفاءة دون تعطل وتفادي أية نزاعات قد تُعيق استمرارية العلاقة التعاقدية، ويمكن التحدث بنبذة موجزة عن أهم المزايا التي تحققها ملاحق العقود في النقاط التالية:

---

[٥] – محمد الزين – مرجع سابق، ص ٢٥٥.

[٦] – سهام شقطمي – مرجع سابق، ص ٤٢٦.

[٧] – محمد خليل عبد الرحمن – صياغة العقود المدنية والتجارية في النظام السعودي والفقه الإسلامي – مجلة مسالك للدراسات الشرعية واللغوية والإنسانية، ع٢، مايو ٢٠١٨، ص ١٠٠.

[٨] – حيدر فليح حسن – مضمون العقد: دراسة في ضوء المرسوم التشريعي الفرنسي رقم ١٣١ – ٢٠١٦ الصادر في ١٠/شباط/٢٠١٦، ص ٥٧.

١- تحقيق المرونة التعاقدية – حيث تمكن الملاحق أطراف التعاقد من إجراء التعديلات الضرورية التي تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية أو التشريعية أو التقنية بدون الحاجة إلى فسخ التعاقد أو إبرام تعاقد جديد.

٢- تفصيل الالتزامات وتحقيق الوضوح التعاقدي – فقد يكون العقد الأصلي عامًا في بعض بنوده، أو قد تظهر الحاجة إلى تحديد بعض التفاصيل التنفيذية التي لم تكن واضحة حال التوقيع عليه، وفي هذه الحالة تقوم ملاحق العقود بدور هام في إزالة أية غموض أو تناقض في بنود العقد.

٣- معالجة الجوانب التنظيمية والمالية – فيتم استخدام ملاحق العقود لإدخال تعديلات مالية على العقد الأصلي، ومن أمثلتها تغيير قيمة العقد بسبب ارتفاع معدلات التضخم أو تعديل مواعيد السداد، أو إعادة جدولة المدد الخاصة بالتنفيذ طبقًا للمستجدات التي تواجه المشروع أو الالتزامات محل التعاقد.

٤- ضمان استدامة العلاقة التعاقدية – وذلك من خلال سماح ملاحق العقود بتعديل بعض بنود العقد الأصلي طبقًا لظروف التنفيذ، كما تسهم في تقليل احتمال نشوب النزاعات بين الأطراف المتعاقدة وتعزيز الثقة بينهم، مما يؤدي للحفاظ على استقرار العلاقة التعاقدية وتحقيق أهدافها.

٥- التكيف مع الظروف الطارئة – قد تحدث ظروف طارئة أو قوة قاهرة أو متغيرات اقتصادية تؤثر في تنفيذ الالتزامات التعاقدية، الأمر الذي يستوجب معه إدخال تعديلات على تلك الالتزامات، وتقوم ملاحق العقود بهذه الوظيفة كآلية منظمة للتعامل مع المستجدات الطارئة بدون المساس بجوهر التعاقد، وهو ما سنبينه تفصيلًا في الفصل الثاني من هذا البحث.

**خاتمة:**

يُمثل الملحق التعاقدي أداة ضرورية في إدارة العقود الحديثة، حيث يُساعد في تجاوز العقبات التي قد تنشأ خلال التنفيذ، ويوفر وسيلة فعالة لتحقيق المرونة المطلوبة دون الإخلال بالتزامات العقد الأصلي. فالاعتماد على ملاحق العقود لا يُعد مجرد خيار إنما هو ضرورة لضمان تنفيذ تعاقدي أكثر كفاءة وواقعية، خاصة في العقود طويلة الأجل أو تلك التي تخضع لمتغيرات مستمرة.

## المبحث الثاني

## الأساس القانوني لملاحق العقود وأحكامها

**تمهيد وتقسيم:**

لا تعد ملاحق العقود مجرد إضافات شكلية للعقد الأصلي، لكنها تمثل امتدادًا قانونيًا له بهدف تحقيق التوازن بين أطرافه، خصوصًا في ظل المتغيرات التي قد تطرأ أثناء تنفيذه، وباعتبارها وسيلة للتعديل أو التفسير فإنها تستند إلى أسس قانونية تضمن مشروعيتها وفاعليتها. لذلك نتناول الأساس القانوني لملاحق العقود التي تمنحها القوة الملزمة بجانب الأحكام التي تحكمها من حيث الشكل أو المضمون. ونبين فيما يلي الأساس القانوني لملاحق العقود ثم نستعرض أحكامها العامة في مطلبين على التوالي.

## المطلب الأول

## الأساس القانوني لملاحق العقود

يرجع الأساس القانوني لملاحق العقود في المبادئ العامة لنظرية العقد، والتي تقضي بأن الاتفاقات الملحقة تأخذ حكم العقد الأصلي متى توافرت فيها ذات الشروط القانونية، وذلك بجانب المبادئ القانونية التي تحكم مشروعية الملاحق، ومن أهمها ما يلي:

١- مبدأ سلطان الإرادة – فالعقد شريعة المتعاقدين[٩]، وأي تعديل لاحق يجب أن يتم بموجب اتفاق أطراف العقد[١٠]، ما لم يكن مخالفًا للنظام العام أو الآداب[١١]، وبناءً عليه فإن ملاحق العقود تعتبر تجسيدًا لاتفاق إرادي لاحق بهدف إعادة تنظيم الالتزامات طبقًا لمقتضيات التنفيذ[١٢].

٢- نظرية التوازن التعاقدي – حيث ترتبط ملاحق العقود بتحقيق التوازن التعاقدي بين أطراف التعاقد[١٣]، خاصة في العقود التي تستغرق عملية تنفيذها

---

[٩] – أسامة أحمد بدر – مرجع سابق، ص ١٩٩. بن لعلي عبد النور – دور القاضي والمتعاقدين في تعديل العقد بهدف المحافظة على العقد – مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج١٥، ع٣، ٢٠٢٢، ص ٧٨٥.

[١٠] – خالد حسين الحديثي – مرجع سابق، ص ١٩. عاصم سعود السياط – آلية إبرام العقود الإدارية والأسباب المؤدية إلى بطلانها – مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر، مج٢٠، ع٥٩، أغسطس ٢٠١٦، ص ٢٩٩.

[١١] – عبد الحفيظ بقة وفطيمة الزهراء مصدق – التوازن المالي للعقد ضرورة تفرض نفسها على قاعدة العقد شريعة المتعاقدين – مجلة الاجتهاد القضائي، مج١٣، ع٢، أكتوبر ٢٠٢١، ص ٥٨٥.

[١٢] – محمد الزين – النظرية العامة للالتزامات – ط٢/ تونس ١٩٩٧، ص ٤٢. توفيق الغناي – واجب تنفيذ الصفقة من قبل معاقد الإدارة – مجلة دراسات قانونية كلية الحقوق جامعة صفاقس، ٢٠٠٧، ص ١٣٧.

[١٣] – صبرينة مراومية – تعديل العقد في المرحلة التنفيذية ودوره في تعزيز مراكز المتعاقدين – حوليات جامعة الجزائر، مج ٣٤، ع١، ٢٠٢٠، ص٤٥٥. فاطيمة جابر – حق المتعاقد مع الإدارة في ضمان الحفاظ على التوازن المالي للعقد الإداري – مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع١١، سبتمبر ٢٠١٨، ص ١٨٢.

فترات طويلة، فيكون التعديل على بنود العقد ضروريًا لضمان استمرار تنفيذه وتحقيق العدالة بين أطرافه في حالة حدوث ظروف طارئة أو تغيرات اقتصادية غير متوقعة[١٤].

٣- التنظيم القانوني للعقود الإدارية – يمنح القانون لجهة الإدارة سلطة تعديل العقود الإدارية[١٥]، بهدف تحقيق المصلحة العامة وضمان استمرار المرفق العام في أداء مهامه بانتظام واضطراد[١٦]، وقد يتم هذا التعديل من جانب جهة الإدارة من خلال ملاحق العقود لتحديد نطاق التغيير الطارئ على العقد وآثاره على الالتزامات التعاقدية[١٧].

[١٤] – لفراس أسامة – مرجع سابق، ص ٣٨. باسمة تواتي وبلال عثمان – الاستثناءات الواردة على مبدأ القوة الملزمة للعقد – مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مج٧، ع٢، ٢٠٢٢، ص ١٥٩.

[١٥] – سالم أحمد مسلم – تطبيقات القضاء في مجال إعادة التوازن المالي للعقد الإداري ومدى تمييزه عن العقود المدنية – مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج١٢، ع٢، سبتمبر ٢٠٢١، ص ٧٩٨. رشيد عدنان – نشأة وتطور عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص – مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، ع١٨، ٢٠١١، ص ٤٩.

[١٦] – مولود محمودي – مرجع سابق، ص ١٤٥٠. رجائي أحمد شوقي – الحماية الجنائية لعقود الدولة في ضوء أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة – مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مج١١٥، ع٥٥٤، أبريل ٢٠٢٤، ص ٢٣٨.

[١٧] – سعاد زكي الشرقاوي – تنوع وتزايد العقود الإدارية وتحول الإدارة المعاصرة من الأمر والقهر إلى الاتفاق والمكافأة – مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، مج٣، ع٢، يوليو ١٩٩٥، ص ٦١. جاسم محمد سعيد – مرجع سابق، ص ١٧. الحسين زعرض – وجود الإدارة طرفًا في العقد لا يكفي وحده لإضفاء الصيغة الإدارية عليه – مجلة المرافعة، ع٩، ١٩٩٨،ص ٢٩١.

## المطلب الثاني

## الأحكام العامة لملاحق العقود

حتى يُعد الملحق صحيحًا ومنتجًا لآثاره القانونية يجب أن تتوافر مجموعة من الضوابط والأحكام التي تحكمه من حيث الشكل أو المضمون، ونوضح ذلك فيما يلي:

١- من حيث الشكل – يجب أن يتم إبرام الملحق بذات الشكل الذي أُبرم به العقد الأصلي ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. فقد يتطلب القانون أن يتم توثيق الملحق بشكل معين أو اعتماده من جهة معينة. وينبغي أن يكون الملحق واضحًا من حيث صياغته ومحددًا لطبيعة التعديلات أو الإضافات التي يضيفها[١٨].

٢- من حيث المضمون – يجب ألا يخالف الملحق العقد الأصلي مخالفة جوهرية إلا في حالة وجود اتفاق صريح بين الأطراف على ذلك، ويجب أن يتسق التعديل مع طبيعة العقد الأصلي وأهدافه[١٩]، ولا يجوز أن يتضمن الملحق شروطًا تعسفية أو إخلالًا بالتوازن العقدي بين الأطراف[٢٠].

**خاتمة:**

إن ملاحق العقود ليست مجرد وثائق مكملة، بل هي آلية قانونية ضرورية لضمان مرونة العلاقات التعاقدية واستدامتها، ورغم ذلك فإن

---

[١٨] – سهام شقطمي – مرجع سابق، ص ٤٢٧.

[١٩] – مولود محمودي – مرجع سابق، ص ١٤٥١.

[٢٠] – محمد باهي – مرجع سابق، ص ٢٤٤.

مشروعيتها ترتبط بمدى توافقها مع القواعد العامة للعقد، مما يستلزم ضرورة احترام الأحكام الشكلية والموضوعية لتفادي الطعن عليها لاحقًا[٢١].

**خاتمة الفصل:**

يتبيَّن من خلال دراسة ماهية ملاحق العقود وأساسها القانوني أن هذه الأداة ليست مجرد وسيلة إجرائية لتعديل العقود، بل تُشكِّل عنصرًا جوهريًا يُتيح التوازن بين حقوق الأطراف والتغيرات التي قد تطرأ على بيئة التعاقد. فالمرونة التي توفرها ملاحق العقود تُسهم في تجنب النزاعات التي قد تنشأ عند تغير الظروف، حيث تُوفر آلية قانونية متفقًا عليها لتعديل بنود العقد بدلًا عن اللجوء إلى الحلول القضائية التي قد تكون مكلفة من حيث الوقت والموارد.

ورغم ذلك فإن فعالية ملاحق العقود ترتبط بعدة عوامل، أبرزها وجود إطار قانوني واضح ينظمها، بحيث يضمن عدم استخدامها كوسيلة للإضرار بأحد الأطراف أو للتحايل على الالتزامات التعاقدية الأصلية. وهنا يظهر دور القضاء والفقه القانوني في رسم الحدود الفاصلة بين التعديلات المشروعة التي تهدف إلى تحقيق العدالة التعاقدية، وبين التعديلات التي قد تؤدي إلى الإخلال بالمبادئ الأساسية للعقد.

ومن جانب آخر، يُلاحظ أن الأنظمة القانونية تتباين في تنظيم ملاحق العقود، فبينما تمنح بعض التشريعات للإدارة أو الأطراف المتعاقدة حرية أوسع في تعديل العقود، تفرض أخرى قيودًا صارمة لضمان استقرار المعاملات التعاقدية. وهذا الاختلاف يعكس التوازن الدقيق المطلوب بين استقرار العقود ومرونتها، وهو ما يجعل ملاحق العقود محط اهتمام الفقه القانوني، باعتبارها

[٢١] – محمد الزين – مرجع سابق، ص ١٩٩.

وسيلة تُعزز من قدرة العقود على الصمود في مواجهة المتغيرات الاقتصادية والتشريعية.

وبناءً على ما تقدم، فإن دراسة ملاحق العقود ليست مسألة نظرية فحسب، بل لها تطبيقات عملية مباشرة تؤثر في سير العقود، سواء أكانت في المجال الإداري أو المدني، ما يستدعي بحثها بعمق من حيث مدى مشروعيتها، وآثارها القانونية، والقيود التي ينبغي مراعاتها عند صياغتها، لضمان تحقيق التوازن بين استقرار الالتزامات التعاقدية ومرونتها.

## الفصل الثاني

## دور ملاحق العقود في تعزيز التكييف مع المتغيرات في ظل نظريات التوازن المالي في العقود الإدارية

**تمهيد وتقسيم:**

تُعد العقود الإدارية من أبرز الأدوات القانونية التي تعتمد عليها الجهات العامة لتنفيذ مشروعاتها وتحقيق المصلحة العامة، إلا أن تنفيذ هذه العقود لا يكون دائمًا وفقًا للظروف المتوقعة عند إبرامها. إذ قد تطرأ متغيرات قانونية أو اقتصادية أو فنية تؤثر على التوازن المالي للعقد، ما يستدعي وجود آليات قانونية تُتيح تكييف الالتزامات التعاقدية مع هذه المتغيرات.

وقد برزت نظريات قانونية عدة تُنظم كيفية التعامل مع هذه المتغيرات، وأهمها نظرية عمل الأمير، التي تُرتب على الإدارة تعويض المتعاقد عن الأعباء الإضافية الناتجة عن قراراتها، ونظرية الظروف الطارئة التي تُتيح تعديل الالتزامات التعاقدية إذا تعرض المتعاقد لخسائر فادحة بسبب أحداث غير

متوقعة. كما أن القوة القاهرة قد تُؤدي إلى استحالة تنفيذ الالتزام، ما يستوجب تعديل العقد أو إنهاءه وفقًا للآليات القانونية المناسبة.

فيبين دور ملاحق العقود كأداة مرنة تُساعد في تحقيق التكييف مع المتغيرات وضمان استمرار تنفيذ العقود الإدارية دون إخلال بالتوازن المالي. وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، يتناول الأول دور ملاحق العقود في ظل نظرية عمل الأمير والصعوبات المادية غير المتوقعة، فيما يتناول الثاني دور ملاحق العقود في معالجة القوة القاهرة والظروف الطارئة، مع التركيز على كيفية توظيف هذه الملاحق لضمان استقرار العقود الإدارية وحماية مصالح الأطراف المتعاقدة.

## المبحث الأول

## دور ملاحق العقود في ظل نظرية عمل الأمير والصعوبات المادية غير المتوقعة

**تمهيد وتقسيم:**

تُعتبر ملاحق العقود من الأدوات الأساسية التي تُتيح تعديل الالتزامات التعاقدية استجابةً للظروف المستجدة التي قد تؤثر على تنفيذ العقد. وفي سياق العقود الإدارية، يبرز دور ملاحق العقود في تحقيق التوازن بين المصلحة العامة التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها، وحقوق المتعاقد معها، لا سيما في مواجهة الظروف التي لم تكن في الحسبان عند إبرام العقد. ومن بين هذه الظروف، نجد الحالات التي تندرج ضمن نظرية عمل الأمير، وكذلك الصعوبات المادية غير المتوقعة التي قد تُرهق المتعاقد وتُهدد تنفيذ العقد.

## المطلب الأول

## ملاحق العقود في ظل نظرية عمل الأمير

**أولًا: مفهوم نظرية عمل الأمير وصلتها بملاحق العقود:**

تُعد نظرية عمل الأمير من المبادئ الراسخة في القانون الإداري[٢٢]، حيث تُشير إلى القرارات أو التدابير الصادرة عن السلطة العامة[٢٣]، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تنفيذ العقود الإدارية. فعندما تُصدر الإدارة قرارات إدارية أثناء تنفيذ العقد[٢٤]، وتترتب عليها أعباء إضافية غير متوقعة على المتعاقد معها، يكون لهذا الأخير الحق في الحصول على تعويض جزئي أو كلي لاستعادة التوازن المالي للعقد[٢٥].

وهنا تبرز أهمية ملاحق العقود كأداة قانونية تُمكِّن من إعادة ضبط الالتزامات التعاقدية وفقًا لما تفرضه الظروف المستجدة الناجمة عن عمل الأمير. ففي بعض الحالات، قد تُبادر الإدارة إلى إصدار ملحق عقدي يُنظم

---

[٢٢] – مولود محمود – الرقابة القضائية على مدى التزام الإدارة بإعادة التوازن المالي للعقد الإداري – مجلة الدراسات الحقوقية، مج١١، ع١، يوليو ٢٠٢٤، ص ٥. إلهام خوني ورفيقة قصوري – دور التحكيم في إعادة التوازن المالي للعقد الإداري – مجلة الاجتهاد القضائي، مج١٢، ع٢، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٤١٧. مجدوب عبد الحليم وخلاصي عبد الإله – نظرية عمل الأمير ودورها في الحفاظ على التوازن المالي للعقد الإداري – مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، مج٥، ع١٠، ٢٠١٩، ص ٢٤٧.

[٢٣] – جاسم محمد سعيد – مرجع سابق، ص ٣٢. فاطيمة جابر – مرجع سابق، ص ١٨٣.

[٢٤] – مولود محمودي – التوازن المالي كأثر لنظرية فعل الأمير في التعديل الإنفرادي للعقد الإداري – مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مج٦، ع٢، ٢٠٢٠، ص ١٤٤٦. محمد القصري – بعض الإشكاليات المتعلقة بالمنازعة في مجال الصفقات العمومية – مجلة الندوة، ع٢٢، ٢٠٠٩، ص ٨٢.

[٢٥] – لفراس أسامة – إعادة التوازن المالي للعقد الإداري – رسالة ماجستير بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة زيان عاشور الجلفة/ الجزائر ٢٠١٤، ص ٩. جاسم محمد سعيد – سلطات الإدارة في العقد الإداري بين مقتضيات الصالح العام والتوازن المالي – رسالة ماجستير بكلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٢، ص٣.

كيفية تعويض المتعاقد أو تعديل التزاماته بحيث تتماشى مع المستجدات التي فرضها القرار الإداري الجديد. وهذا يُساعد في تحقيق الاستقرار التعاقدي، بدلًا عن الدخول في نزاعات قضائية قد تُعرقل تنفيذ العقد[٢٦].

**ثانيًا: آلية استخدام ملاحق العقود لمعالجة آثار عمل الأمير:**

يُمكن لملاحق العقود أن تُشكِّل وسيلة فعالة لمعالجة الآثار الناتجة عن عمل الأمير من خلال ما يلي:

- **التعديل في الالتزامات التعاقدية:** إذا ترتب على القرار الإداري الجديد أعباء مالية أو تشغيلية على المتعاقد، فيُمكن تعديل العقد بموجب ملحق يُحدد كيفية تقاسم هذه الأعباء بين الطرفين[٢٧].
- **تحديد التعويضات المالية:** يُمكن لملاحق العقود أن تتضمن بندًا يُلزم الإدارة بدفع تعويض للمتعاقد إذا ثبت أن القرار الإداري أثر عليه بشكل غير متوقع[٢٨].
- **تمديد آجال التنفيذ:** في بعض الحالات قد يتسبب عمل الأمير في إعاقة تنفيذ العقد في الوقت المحدد، وهنا يُمكن للملحق التعاقدي أن يُحدد مددًا إضافية تراعي الظروف الجديدة[٢٩].

فاستخدام ملاحق العقود لمعالجة آثار عمل الأمير يُوفر إطارًا أكثر مرونة يُجنب اللجوء إلى القضاء، ويُعزز من استقرار تنفيذ العقود الإدارية، بما يحقق التوازن بين حقوق الإدارة وحقوق المتعاقد معها.

---

[٢٦] – رجائي أحمد شوقي – مرجع سابق، ص ٢٤٦.

[٢٧] – محمد باهي – مرجع سابق، ص ٢٤٩.

[٢٨] – لفراس أسامة – مرجع سابق، ص ٣٥.

[٢٩] – جاسم محمد سعيد – مرجع سابق، ص ١٩.

## المطلب الثاني

## ملاحق العقود في مواجهة الصعوبات المادية غير المتوقعة

**أولًا: مفهوم الصعوبات المادية غير المتوقعة وأثرها على تنفيذ العقد:**

في سياق تنفيذ العقود الإدارية، قد تواجه المتعاقد ظروفًا اقتصادية أو مالية غير متوقعة تُهدد قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية[٣٠]. وتشمل هذه الظروف الارتفاع المفاجئ في تكاليف المواد الخام[٣١]، والتغيرات الاقتصادية الكبرى، واضطرابات الأسواق المالية، التي لم يكن بالإمكان توقعها عند التعاقد، ولم يكن للمتعاقد يدٌ فيها[٣٢].

فمن الناحية القانونية لا تُعتبر هذه الظروف قوة قاهرة تُبرر فسخ العقد أو الإعفاء الكلي من الالتزامات، لكنها قد تؤدي إلى اختلال التوازن المالي للعقد، ما يُوجب على الإدارة التدخل لمعالجة الوضع، حفاظًا على استمرارية تنفيذ العقد. وهنا تظهر أهمية ملاحق العقود كآلية قانونية لتعديل بعض بنود العقد لمواجهة هذه الصعوبات، بما يُحقق التوازن المالي، ويُبقي على استمرارية العلاقة التعاقدية دون الإضرار بأي من الطرفين[٣٣].

**ثانيًا: دور ملاحق العقود في التخفيف من آثار الصعوبات المادية:**

تُستخدم ملاحق العقود في مواجهة الصعوبات المادية غير المتوقعة من خلال عدة آليات، أبرزها:

---

[٣٠] – إلهام خوني ورفيقة قصوري – مرجع سابق، ص ٤١٩.

[٣١] – فاطيمة جابر – مرجع سابق، ص ١٩٥.

[٣٢] – جهاد ضيف الله الجازي – مرجع سابق، ص ٥٩٦.

[٣٣] – لفراس أسامة – مرجع سابق، ص ٢٢.

- **إعادة هيكلة الالتزامات المالية:** إذا واجه المتعاقد ارتفاعًا مفاجئًا في التكاليف التشغيلية، يُمكن للملحق التعاقدي أن يُعدّل قيمة المستحقات المالية أو يُعيد جدولة الدفعات، بما يُخفف من الأعباء المالية عليه.
- **إدراج بنود مراجعة الأسعار:** يُمكن للملحق أن يتضمن بندًا يسمح بمراجعة الأسعار وفقًا لمؤشرات السوق، خاصة إذا كان العقد طويل الأجل ويتأثر بالتغيرات الاقتصادية[٣٤].
- **منح تسهيلات زمنية:** قد يكون تمديد مدة تنفيذ العقد أحد الحلول لتخفيف الضغوط المالية عن المتعاقد، وهو ما يُمكن تنظيمه بموجب ملحق عقدي يُحدد الشروط الجديدة للتنفيذ[٣٥].
- **تقاسم المخاطر المالية:** في بعض العقود قد يتفق الطرفان بموجب ملحق عقدي على توزيع المخاطر المالية بشكل أكثر إنصافًا، بحيث تتحمل الإدارة جزءً من التكاليف الإضافية غير المتوقعة بدلًا عن إلقاء العبء بالكامل على المتعاقد.

فالدور الذي تلعبه ملاحق العقود في معالجة الصعوبات المادية غير المتوقعة يُمثل نموذجًا عمليًا لكيفية تحقيق المرونة في العقود الإدارية، حيث تُتيح هذه الملاحق تعديل الالتزامات دون الإخلال بجوهر العقد، مما يُحافظ على استمرارية التنفيذ، ويُجنب اللجوء إلى إجراءات قانونية قد تُعطل المشاريع العامة.

---

[٣٤] – جهاد ضيف الله الجازي – مرجع سابق، ص ٦٠١.

[٣٥] – فاطيمة جابر – مرجع سابق، ص ١٩٧.

**خاتمة:**

من خلال دراسة دور ملاحق العقود في ظل نظرية عمل الأمير والصعوبات المادية غير المتوقعة، يتضح أن هذه الملاحق تُشكّل وسيلة أساسية في تحقيق التوازن التعاقدي، سواء من خلال تعويض المتعاقد عن الأعباء الناتجة عن القرارات الإدارية، أو من خلال تعديل الالتزامات المالية لمواجهة التقلبات الاقتصادية غير المتوقعة.

إن فعالية ملاحق العقود في هذا السياق ترتبط بوضوح الإطار القانوني الذي يحكمها، بحيث لا تكون مجرد أداة في يد الإدارة تُفرض على المتعاقد وفق إرادتها المنفردة، بل ينبغي أن تستند إلى مبادئ العدالة التعاقدية والتوازن المالي للعقد. كما أن استخدامها يجب أن يكون محكومًا بآليات رقابية وضوابط قانونية تمنع إساءة استخدامها أو التلاعب بها.

وطبقًا لذلك فإن دراسة هذه الجوانب لا تُسهم فقط في فهم الطبيعة القانونية لملاحق العقود، بل تُسلّط الضوء على مدى أهميتها في تعزيز استقرار العلاقات التعاقدية في ظل المتغيرات المالية والإدارية، وهو ما يجعلها أداة ضرورية في العقود الحديثة، سواء في المجال الإداري أو المدني.

## المبحث الثاني

## دور ملاحق العقود في معالجة القوة القاهرة والظروف الطارئة

**تمهيد وتقسيم:**

تُعد القوة القاهرة والظروف الطارئة من أبرز المسائل التي تؤثر على تنفيذ العقود، لا سيما في العقود طويلة الأجل التي تتطلب استمرارية التنفيذ رغم

المتغيرات غير المتوقعة. وفي هذا السياق، تبرز ملاحق العقود كأداة قانونية تُتيح تعديل الالتزامات التعاقدية بما يحقق التوازن بين أطراف العقد، سواء من خلال تأجيل التنفيذ، أو تعديل الشروط، أو حتى توزيع المخاطر بشكل عادل بين الطرفين.

## المطلب الأول

## دور ملاحق العقود في معالجة القوة القاهرة

**أولًا: مفهوم القوة القاهرة وآثارها على تنفيذ العقود:**

تُعرَّف القوة القاهرة بأنها الحدث غير المتوقع، الذي لا يمكن دفعه أو تفاديه، والذي يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلًا استحالة مطلقة. وتشمل القوة القاهرة الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، والحروب، والأوبئة، والإجراءات الحكومية القسرية التي تمنع التنفيذ. وعندما يتحقق هذا الظرف، فإن القاعدة العامة في القانون تقضي بإعفاء المدين من تنفيذ التزاماته، إما جزئيًا أو كليًا، وفقًا لطبيعة الحدث وأثره.

وفي سياق العقود الإدارية والمدنية، فإن تحقق القوة القاهرة قد يؤدي إلى تعطيل تنفيذ العقد، أو فسخه، أو إعادة التفاوض حول شروطه. وهنا يظهر دور ملاحق العقود في تنظيم كيفية التعامل مع القوة القاهرة دون الإضرار بمصلحة أي من الطرفين[٣٦].

[٣٦] – بن لعلي عبد النور – مرجع سابق، ص ٧٨٨.

**ثانيًا: آليات استخدام ملاحق العقود في مواجهة القوة القاهرة:**

تُستخدم ملاحق العقود كأداة قانونية لمعالجة القوة القاهرة عبر عدة وسائل، منها:

- **تمديد آجال التنفيذ:** إذا كان العقد يُلزم أحد الأطراف بتنفيذ التزاماته خلال مدة محددة، وتمت إعاقته بفعل قوة قاهرة، فيُمكن من خلال ملحق عقدي تمديد المدة دون ترتيب جزاءات تعاقدية.
- **إعادة توزيع المخاطر:** قد يُنظم الملحق كيفية تقاسم آثار القوة القاهرة بين الأطراف، بحيث لا يتحمل طرف واحد كل الخسائر.
- **إقرار التعليق المؤقت للعقد:** في بعض الحالات يمكن الاتفاق بموجب ملحق عقدي على تعليق الالتزامات مؤقتًا حتى زوال الحالة القاهرة، بدلًا عن إنهاء العقد نهائيًا[٣٧].
- **إعادة التفاوض حول الشروط المالية:** إذا ترتبت تكاليف إضافية بسبب القوة القاهرة، فقد يُنظم الملحق آلية لتعويض المتضرر، إما عن طريق دفع تعويضات جزئية أو منح تسهيلات زمنية[٣٨].

فملاحق العقود تُوفر مرونة قانونية تُساعد في الحد من الآثار السلبية للقوة القاهرة، من خلال تعديل الالتزامات بدلًا عن إنهاء العقد، بما يحفظ المصالح المشتركة للأطراف.

[٣٧] – لفراس أسامة – مرجع سابق، ص ٤٦.

[٣٨] - صبرينة مراومية – مرجع سابق، ص ٤٥٨.

## المطلب الثاني

## دور ملاحق العقود في مواجهة الظروف الطارئة

**أولًا: مفهوم الظروف الطارئة وتمييزها عن القوة القاهرة:**

تختلف الظروف الطارئة عن القوة القاهرة من حيث الأثر القانوني، فبينما تُؤدي القوة القاهرة إلى استحالة تنفيذ الالتزام[٣٩]، فإن الظروف الطارئة تعني حدوث تغيرات غير متوقعة تؤدي إلى إرهاق المدين ماليًا أو إداريًا[٤٠]، لكنها لا تجعل التنفيذ مستحيلًا تمامًا[٤١].

ومن أبرز الأمثلة على الظروف الطارئة الارتفاع المفاجئ في الأسعار، والتغيرات الاقتصادية الحادة، والتعديلات التشريعية التي تزيد الأعباء المالية على المتعاقد[٤٢]. وعند حدوث مثل هذه الظروف، فإن تنفيذ العقد وفق الشروط الأصلية يُصبح مرهقًا، لكنه يظل ممكنًا، ما يستوجب البحث عن وسائل قانونية للتخفيف من هذا الإرهاق[٤٣].

**ثانيًا: دور ملاحق العقود في تعديل الالتزامات لمواجهة الظروف الطارئة:**

يُمكن لملاحق العقود أن تُستخدم كأداة قانونية لمعالجة الظروف الطارئة من خلال:

---

[٣٩] – جهاد ضيف الله الجازي – إعادة التوازن المالي للعقد الإداري إزاء تدخلات أجنبية – مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج٣، ع١، ٢٠٢٠، ص٥٨٨. فاطيمة جابر – مرجع سابق، ص ١٩١.

[٤٠] – شاشوا نور الدين – أثر الظروف الاقتصادية على التوازن المالي للعقد الإداري – مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، مج٣، ع٢، ص٤١.

[٤١] – لفراس أسامة – مرجع سابق، ص ٣٣. فاطيمة جابر – مرجع سابق، ص ١٩٠.

[٤٢] – محمد القصري – مرجع سابق، ص ٨٤.

[٤٣] – إلهام خوني ورفيقة قصوري – مرجع سابق، ص ٤١٨.

- **إعادة التوازن المالي للعقد:** إذا تسبب ظرف طارئ في زيادة أعباء أحد الأطراف، يمكن الاتفاق في ملحق عقدي على تعديل قيمة المستحقات المالية بما يُحقق التوازن العادل[٤٤].
- **تعديل جداول السداد:** يُمكن لملاحق العقود أن تُنظم إعادة جدولة الدفعات المالية، بحيث يتم تخفيف العبء عن المتعاقد المتضرر، خاصة في العقود طويلة الأجل[٤٥].
- **تعديل نطاق الالتزامات:** قد تتطلب الظروف الطارئة تعديل نطاق الخدمات أو البضائع المتفق عليها في العقد، وهو ما يمكن تنظيمه بموجب ملحق تعاقدي يُحدد التعديلات الجديدة وفقًا للظرف المستجد[٤٦].
- **منح فترات سماح إضافية:** قد تُستخدم ملاحق العقود لتمديد فترة التنفيذ دون فرض غرامات أو جزاءات، مما يُتيح للمتعاقد فرصة لتجاوز الآثار المالية الطارئة[٤٧].

فالمرونة التي تُتيحها ملاحق العقود في مواجهة الظروف الطارئة تُحقق مبدأ التوازن التعاقدي، حيث تُساعد في تفادي الإخلال بالالتزامات العقدية،

---

[٤٤] – عبد الحفيظ بقة وفطيمة الزهراء مصدق – مرجع سابق، ص ٥٩٣. مجد إبراهيم محمد – التزامات الإدارة في تنفيذ العقد الإداري في النظام السعودي – مجلة البحوث الفقهية والقانونية كلية الشريعة والقانون بدمنهور جامعة الأزهر، ج٤٦، يوليو ٢٠٢٤، ص ٢٥٢١.

[٤٥] – فاطيمة جابر – مرجع سابق، ص ١٩١.

[٤٦] – حورية كجار وسي يوسف – دور المشرع والقاضي في إعادة التوازن المالي للعقد – مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج١٢، ع٣، ٢٠٢٣، ص ٢٧٨.

[٤٧] – محمود حمدي أحمد – سلطة توقيع الجزاءات في العقود الإدارية وفق النظام السعودي وتطبيقات أحكام ديوان المظالم – مجلة البحوث الفقهية والقانونية جامعة الأزهر، ع٣٦، ج٢، أكتوبر ٢٠٢١، ص ١٧٣٨.

وتُجنب اللجوء إلى إجراءات قضائية قد تؤدي إلى إنهاء العقود أو تعطيل تنفيذها[٤٨].

**خاتمة:**

من خلال تحليل دور ملاحق العقود في معالجة القوة القاهرة والظروف الطارئة، يتضح أن هذه الملاحق تُشكل وسيلة حيوية لضمان استمرارية تنفيذ العقود في ظل المتغيرات غير المتوقعة. ففي حين تُستخدم الملاحق لمعالجة القوة القاهرة عبر آليات التمديد والتعليق وإعادة توزيع المخاطر، فإنها تُوظَّف أيضًا في مواجهة الظروف الطارئة من خلال تعديل الالتزامات وإعادة التوازن المالي للعقد.

لكن فعالية هذه الملاحق تظل مرهونة بالإطار القانوني الذي يحكمها وبمدى التزام الأطراف بحسن النية في استخدامها. إذ قد يتم استغلالها بشكل غير مشروع من قِبَل بعض الأطراف للتهرب من الالتزامات التعاقدية، وهو ما يستدعي وضع ضوابط دقيقة تضمن استخدامها لتحقيق العدالة التعاقدية، بدلًا عن أن تُصبح أداة للمماطلة أو التهرب من الالتزامات.

فملاحق العقود تُعد جزءً لا يتجزأ من آليات المرونة التعاقدية، حيث تُوفر حلًا وسطيًا بين التنفيذ الصارم للعقد وفقًا لشروطه الأصلية، وبين إنهائه بالكامل، مما يُعزز من استقرار العلاقات التعاقدية، خاصة في العقود طويلة الأجل التي تتأثر بالتغيرات الاقتصادية والقانونية المستمرة.

[٤٨] – لفراس أسامة – مرجع سابق، ص ٤٧.

**خاتمة الفصل:**

من خلال دراسة دور ملاحق العقود في تحقيق التكييف مع المتغيرات في العقود الإدارية، يتضح أنها تُعد أداة قانونية فعالة تُساعد على تجاوز التحديات غير المتوقعة التي قد تؤثر على تنفيذ العقد. فقد أظهرت الدراسة أن هذه الملاحق تُوفر حلولًا عملية لمواجهة الآثار الناشئة عن نظرية عمل الأمير، من خلال تعويض المتعاقد عن الأعباء المالية التي تفرضها الإدارة بقراراتها، فضلًا عن دورها في التخفيف من وطأة الصعوبات المادية غير المتوقعة التي قد تُهدد استمرارية تنفيذ الالتزامات التعاقدية.

أما في مواجهة الظروف الأكثر تطرفًا، مثل القوة القاهرة والظروف الطارئة، فإن ملاحق العقود تُتيح تعديل الالتزامات بدلًا عن إنهاء العقد، وهو ما يُحقق نوعًا من التوازن بين استمرارية تنفيذ المشروع وحماية المصالح الاقتصادية للأطراف المتعاقدة. فبدلًا عن أن تُفضي هذه المتغيرات إلى فسخ العقود أو تعطيلها، تُستخدم الملاحق لإعادة هيكلة الالتزامات وفق ضوابط تُراعي مبدأ التوازن المالي ومقتضيات العدالة التعاقدية.

غير أن فعالية ملاحق العقود تظل مشروطة بعدة عوامل، أبرزها وضوح الصياغة القانونية، ووجود إطار تشريعي يُنظم استخدامها بشكل عادل ومتوازن، فضلًا عن حسن نية الأطراف في تطبيقها بما لا يُحوّلها إلى وسيلة للمماطلة أو التهرب من الالتزامات. ومن هنا، يُمكن القول بأن ملاحق العقود ليست مجرد إضافات تعاقدية، بل تُشكل جزءًا جوهريًا من إدارة العقود الإدارية الحديثة، حيث تُساهم في ضمان استقرارها رغم التغيرات التي قد تطرأ على ظروف تنفيذها.

## الخاتمة

بعد استعراض دور ملاحق العقود في تحقيق المرونة التعاقدية وتعزيز التكييف مع المتغيرات، يتضح أن هذه الأداة القانونية ليست مجرد وثائق تكميلية، بل تُشكّل عنصرًا محوريًا في إدارة العقود الإدارية بفاعلية. فقد أظهرت الدراسة أن ملاحق العقود تُسهم في ضمان استمرارية العلاقة التعاقدية عبر تعديل الالتزامات التعاقدية بما يتناسب مع المستجدات، سواء كانت تلك المستجدات ناتجة عن قرارات إدارية وفق نظرية عمل الأمير، أو عن أزمات مالية غير متوقعة تهدد التوازن المالي للعقد. كما أنها تُتيح إعادة ضبط التزامات الأطراف في حالات القوة القاهرة والظروف الطارئة، بدلًا عن اللجوء إلى إنهاء العقد أو فسخه، وهو ما يُعزز الاستقرار القانوني والاقتصادي للعقود الإدارية.

ومن خلال التحليل القانوني لطبيعة ملاحق العقود، يتبيّن أن فعاليتها ترتبط بعدة عوامل، أهمها وضوح الصياغة التعاقدية، ووجود إطار تشريعي متكامل يُنظم كيفية استخدامها، فضلًا عن التزام الأطراف المتعاقدة بمبادئ حسن النية والتوازن التعاقدي. إذ أن إساءة استخدام هذه الملاحق، سواء من قبل الجهة الإدارية أو المتعاقد، قد يُؤدي إلى الإضرار بمبدأ العدالة التعاقدية، وتحويلها إلى وسيلة للتحايل أو فرض التزامات مجحفة.

وعليه فإن ملاحق العقود ليست فقط وسيلة لمعالجة الأزمات القانونية والمالية التي تواجه تنفيذ العقود الإدارية، وإنما تُعد أحد أهم أدوات تحقيق التوازن بين متطلبات المصلحة العامة وحقوق المتعاقدين. فينبغي تطوير الممارسات التعاقدية المتعلقة بالملاحق، سواء من خلال إصلاحات تشريعية تُنظم

استخدامها، أو من خلال تعزيز الوعي بأهميتها كأداة قانونية تُحقق الاستدامة والمرونة في تنفيذ العقود الإدارية.

## النتائج

- ملاحق العقود تُعد أداة قانونية فعالة في تحقيق التكييف مع المتغيرات الاقتصادية والقانونية التي قد تؤثر على تنفيذ العقود الإدارية.
- تُسهم الملاحق في تحقيق التوازن المالي للعقود الإدارية، لا سيّما في مواجهة الأعباء الناتجة عن قرارات الإدارة وفقًا لنظرية عمل الأمير.
- تلعب الملاحق دورًا جوهريًا في تقليل المخاطر المالية والتشغيلية، حيث تُساعد في إعادة جدولة الالتزامات بدلًا عن إنهاء العقود بسبب الظروف الطارئة.
- يُمكن استخدام ملاحق العقود كأداة لمعالجة آثار القوة القاهرة، من خلال تعديل بنود العقد بما يسمح بالاستمرار دون الإخلال بالحقوق الأساسية للأطراف.
- فعالية ملاحق العقود تتوقف على وضوح النصوص القانونية التي تُنظمها، فضلًا عن التزام الأطراف بحسن النية عند استخدامها.
- هناك حاجة إلى إدخال تعديلات تشريعية خاصة تُنظم استخدام ملاحق العقود وتُحدد حدودها وآثارها القانونية، بما يضمن تحقيق التوازن بين المصلحة العامة وحقوق المتعاقدين .

## التوصيات

- تعزيز الإطار القانوني لملاحق العقود عبر وضع ضوابط واضحة تُحدد حالاتها المشروعة، وتُميز بين الملاحق الضرورية والملاحق التي تُستخدم بشكل تعسفي أو تحايلي.
- تطوير الصياغة التعاقدية بحيث تتضمن نصوصًا مرنة تُتيح تعديل العقود عند حدوث متغيرات جوهرية، دون المساس بجوهر الالتزامات التعاقدية.
- إعداد دليل إرشادي من الجهات المختصة يُوضح كيفية إعداد ملاحق العقود وتقييم آثارها القانونية، بما يُساهم في الحد من النزاعات التعاقدية.
- تعزيز دور القضاء الإداري في الرقابة على الملاحق، بحيث يُمكن مراجعتها للتأكد من توافقها مع القوانين ومبادئ العدالة التعاقدية.
- إدراج معايير واضحة لتقييم المخاطر التعاقدية عند صياغة العقود الإدارية، بحيث تكون ملاحق العقود خيارًا استباقيًا وليس مجرد أداة لعلاج الأزمات بعد وقوعها.
- تعزيز ثقافة التفاوض العادل بين الجهات الإدارية والمتعاقدين، بحيث يتم اللجوء إلى ملاحق العقود كوسيلة لتحقيق استدامة التنفيذ، بدلًا من استخدامها كأداة ضغط أو استغلال.